الإرهاب يختبر قدرات براون في ضواحي لندن

لم تتح لزعيم في العالم فرصة أن يستعرض قدراته السياسية والأمنية ضد الإرهاب، كما اتيحت لرئيس الوزراء البريطاني الجديد غوردن براون في الساعات الثماني والأربعين الأولى له في الحكم، فسرعان ما اكتشفت أجهزة الأمن البريطانية سيارة مفخخة في إحدى ضواحي لندن، وأبطلت مفعولها فورا، في وقت قال فيه براون إن بلاده معرضة لخطر الإرهاب.

أعلن متحدث باسم الشرطة البريطانية ان جادة أساسية في وسط لندن اغلقت امس امام السيارات والمشاة بسبب الاشتباه في وجود سيارة مفخخة فيها بعد ساعات على تفكيك سيارة مفخخة في العاصمة البريطانية، ومنعت الشرطة المرور في جادة بارك لين القريبة من هايد بارك في الوقت الذي تم فيه تعزيز الاجراءات الامنية في كل ارجاء العاصمة.

يأتي ذلك في وقت واجه فيه رئيس الوزراء البريطاني الجديد غوردن براون أول تحد أمني كبير أمس أيضا بعد إبطال مفعول سيارة مفخخة في وسط لندن في حادث يمكن ربطه بمرور عامين على هجمات السابع من يوليو الانتحارية، وقال براون في اجتماع طارئ للجنة الأزمات (كوبرا) التابعة للحكومة البريطانية «إن ما جرى وسط لندن بمنزلة تذكير بأن بريطانيا تواجه خطرا مقلقا ومستمرا وانه على المواطنين ان يكونوا دوما متيقظين. واضاف براون ان «المهمة الاولى للحكومة تبقى تأمين سلامة المواطنين».

وقال إن العثور على سيارة يشتبه في أنها مفخخة بوسط لندن اليوم (أمس) يظهر حجم «التهديد الخطير والمستمر» الذي تواجهه بريطانيا من الإرهاب، وقال براون إنه يتعين أن يكون الشعب «متيقظا» مع ضرورة الالتزام بتوخي الحذر خلال الأيام القليلة المقبلة.

وقال إن وزيرة الداخلية الجديدة جاكي سميث ستترأس اجتماعا للجنة إدارة الأزمات (كوبرا) وسترفع تقريرها لمجلس الوزراء في وقت لاحق.

من جهته، قال وزير الدفاع ديس براون ان «الحادث يبدو بالغ الخطورة»، وكان ضباط سكوتلانديارد قد أبطلوا مفعول قنبلة كانت موضوعة داخل سيارة من نوع مرسيدس كانت تقف في وقت مبكر من صباح امس في هاي ماركت وسط لندن.

وشوهد ضباط مكافحة الإرهاب في زيهم الواقي امس وهم يفتحون السيارة المرسيدس التي عثر في داخلها على العبوة الناسفة التي أبطل مفعولها.

وقال شاهد عيان ان حارس باب إحدى الحانات الليلية في شارع هاي ماركت أبلغ الشرطة بأن السيارة تم اقتيادها حتى ارتطمت بصندوق للقمامة وخرج قائدها وجرى بسرعة. ولم يجر توقيف السائق، وشاهد آخر اسطوانات غاز يتم إخراجها من داخل السيارة.

وقال وزير العدل البريطاني جاك سترو إن الحكومة البريطانية أبلغت في ساعة مبكرة من صباح الجمعة بالعثور على سيارة مفخخة في وسط لندن.

وأضاف سترو حسبما ذكرت الإذاعة البريطانية أن «التحقيقات جارية وعلى الشرطة ان تعطي المزيد من الايضاحات عندما تتأكد من المعلومات المتوافرة لديها».

ومن جانبه قال قائد شرطة مكافحة الإرهاب في لندن «لو انفجرت السيارة لكانت ستوقع كثيرا من الضحايا»، وأضاف قائد الشرطة أن شاهدا من ملهى «تيجر تيجر» المجاور لمكان السيارة المفخخة أبلغ عن انبعاث «دخان» من داخلها.

وقال إنه من المبكر أن نقول ان الملهى كان هو الهدف كما أنه من المبكر تحديد المسؤول عن هذه القنبلة.

(لندن- د ب أ)

> على البريطانيين أن يكونوا على يقظة في المرحلة المقبلة
> براون

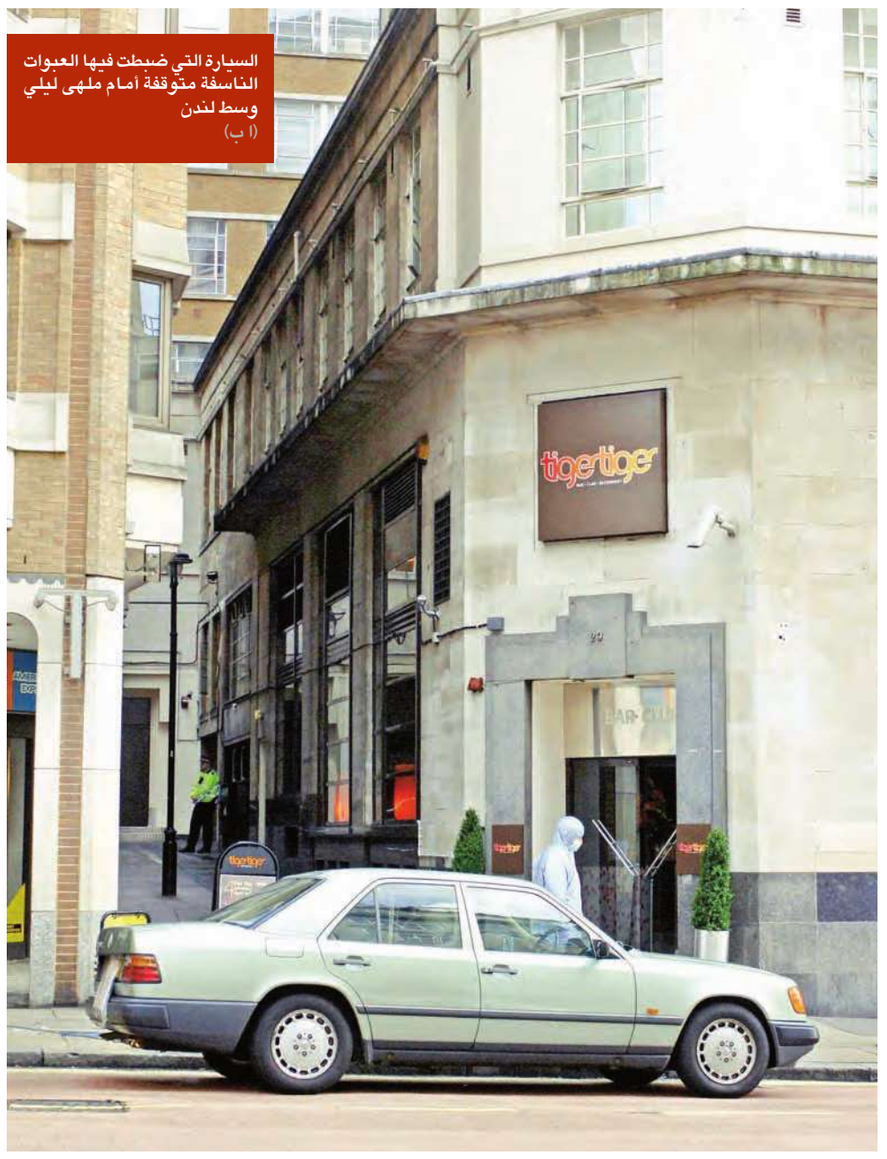

السيارة التي ضبطت فيها العبوات الناسفة متوقفة أمام ملهى ليلي وسط لندن
(ا ب)

مبارك: أولمرت يجب أن ينسى فكرة اللقاء مع العاهل السعودي

قال الرئيس المصري حسني مبارك إن على رئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود أولمرت الذي دعا في مايو الماضي إلى عقد مؤتمر إقليمي مع الزعماء العرب ان ينسى امكان إجراء محادثات مع الملك عبد الله بن عبدالعزيز عاهل السعودية. وقال مبارك في حديث مع التلفزيون الاسرائيلي، نشرته صحيفة الاهرام المصرية ان الظروف في المملكة العربية السعودية تمنع العاهل السعودي من الاجتماع مع أولمرت.

وأضاف مبارك «انسوا موضوع اللقاء مع الملك لأن المملكة العربية السعودية لها ظروف تختلف عن أي دولة أخرى. وفيها كذلك الاراضي المقدسة وفيها رجال الدين.

وكان أولمرت دعا في مايو الى عقد اجتماع اقليمي مع الزعماء العرب، وحدد بالاسم الملك عبد الله لاجراء محادثات بشأن خطة سلام عربية ايدتها المملكة العربية قبل خمس سنوات، واعادت طرحها خلال قمة عربية عقدت في الرياض في مارس،

لكن المملكة العربية السعودية رفضت الدعوى. وقال دبلوماسيون انها اوضحت للولايات المتحدة انها ليست مستعدة للمشاركة في اجتماعات مع اسرائيل من دون تعهد من الدولة اليهودية بقبول خطة السلام.

وتعرض الخطة على اسرائيل اقامة علاقات طبيعية مع جميع الدول العربية، في مقابل الانسحاب الكامل من الاراضي، التي احتلتها في حرب 1967 واقامة دولة فلسطينية وايجاد حل عادل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين، ولا توجد علاقات دبلوماسية بين اسرائيل والمملكة العربية السعودية.

وقال مبارك في الحديث انه لا يعتقد ان حماس كان لديها النية للسيطرة على قطاع غزة، وكان الجناح المسلح لحماس هزم قوات فتح المنافسة في اقتتال داخلي وسيطر على القطاع قبل ما يزيد على اسبوعين.

وقال مبارك «برأيي الشخصي لا اعتقد ان حماس كان لديها النية للاستيلاء على قطاع غزة وانما فلتت منها الامور. قد أكون مخطئا، لكن تقديري انهم اتخذوا بعض الاجراءات التي ادت الى انفلات الموضوع الامني فوصلت الى الحد الذي وصلنا اليه».

يذكر ان الرئيس المصري حسني مبارك كان قد أبدى استعداده للدخول في وساطة بين فتح وحماس حالما تهدأ النفوس بعد الذي وقع من مصادمات دموية مطلع الشهر الجاري.

(القاهرة-رويترز)

> مبارك لايرى أن حماس كانت لديها نية مسبقة لاحتلال غزة

«كلّنْ عندُنْ سيارات»

ندیم قطیش

بسرعة كبيرة يحذو لبنان حذو العراق. فمشاهد انفجارات السيارات المفخخة غدت ملمحاً «عادياً» من ملامح العراق. وفي لبنان تختصر مسافة الموت بين السيارة التي قتلت النائب وليد عيدو في العاصمة اللبنانية، وتلك التي حصدت ستة من الجنود الإسبان العاملين ضمن قوات اليونيفيل جنوب لبنان، قدرة الإرهاب على التنقل بين أهدافه بيسر مريب.

تكرار المشهد في فلسطين لم يكن شأناً بعيد المنال لو قُيض لحماس أن تنفذ مخططها الدموي بتصفية محمود عباس. العبوة الضخمة التي كانت تعد لرئيس السلطة الفلسطينية كان يمكن لها بسهولة أن توضع في سيارة كالتي أودى تفجيرها بحياة رئيس الوزراء اللبناني رفيق الحريري. أو أن تزرع في نقطة قاتلة تحت مقر عباس الرئاسي في غزة؛ إذ تشير المعلومات الى أن نفقاً كان يحفر لهذا الغرض.

التكرار الدموي للسيارات المفخخة، التي انفجرت أو الآيلة للانفجار، يصاحبه تكرار لسؤال يثير الغثيان. «من يرسل هذه السيارات؟»

بالنسبة لإيران، أشارت آخر التقارير الأميركية والبريطانية في الأيام القليلة الماضية بوضوح الى أن التدخل الإيراني مع تنظيمات جهادية، لاسيما في العراق، يتجاوز التزويد بالأسلحة الى توفير التدريبات اللازمة وتخطيط الهجمات على نحو يجعلها أكثر فاعلية. بل إن القوات الأميركية، في آخر معاركها في العراق، استهدفت الأسبوع الفائت ما وصفه قادة ميدانيون بـ«خطوط الإمداد الإيرانية إلى العراق عبر نهر دجلة». يُستخدم جزء كبير من هذه المتفجرات في تفخيخ السيارت أو زرع العبوات الناسفة على جوانب الطرق.

قبل نحو ثلاثة أسابيع، اعترضت الشرطة المحلية في محافظة النجف سيارة نقل بري آتية من سورية، عثر بداخلها على كم هائل من المتفجرات بالاضافة الى سيارة BMW مفخخة ومعدة «للاستخدام». كما شدد التقرير الرابع للأمين العام للأمم المتحدة منذ إقرار مجلس الامن القرار 1701، على استمرار انتهاك حظر دخول الاسلحة على طول الحدود السورية اللبنانية. وقال التقرير إن سورية ودولاً اقليمية أخرى وايران «لها مسؤولية خاصة لضمان الاحترام الكامل للترتيبات المتعلقة بحظر الاسلحة».

حماس، لا تحتاج تقارير معقدة، للإضاءة على صلتها بالسيارت المفخخة المحتملة في الأراضي الفلسطينية، بعد إحباط مخطط أشمل لها بتصفية عباس، الذي خونه الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد، قبل أيام لمشاركته في القمة الرباعية في شرم الشيخ.

«حزب الله» يطرح صورة أكثر تعقيداً، لكن ملامحها جديرة بالعرض لاسيما مع الحادث الأخير ضد قوات اليونيفيل في منطقة نفوذ سابق (؟؟) له جنوب لبنان.

فعلى الرغم من البدء بتنفيذ القرار الدولي رقم 1701 القاضي بمنع وجود أي سلاح جنوب نهر الليطاني غير سلاح الدولة اللبنانية وقوات اليونيفيل، لم تنقطع تصريحات مسؤولي «حزب الله» عن استمرار وجود «المقاومة» جنوب النهر واستعادة «بناء الجهوزية العسكرية».

يدفع هذا إلى استنتاجين مباشرين.

1 -«حزب الله» ينسق مع اليونيفيل لتمرير السلاح، مما يعني قدرته على إقناع أكثر من 25 دولة مشاركة في القوة الدولية المعززة بتجيير وجودها لصالحه، والتنازل عن مهمتها الأساس وهي منع وجود سلاح كسلاح الحزب جنوب نهر الليطاني. مستحيل.

2 - «حزب الله» يمتلك خطوط إمداد، بعيدة عن أنظار القوة الدولية، يمضي عبرها في صيانة جهوزيته القتالية. ممكن الى حد بعيد.

يترتب على هذا الاستنتاج الأخير ملاحظتان بشأن حيثيات السيارة التي استخدمت في الاعتداء على اليونيفيل.

أ- إما ان الحزب أعار خطوط الإمداد لمن احتاجها في تلك اللحظة، ضمن المواجهة الشاملة بين حلفائه ومن تمثلهم القوة الدولية.

ب- أو أن الحزب اخترق في خطوطه هذه من دون أن يدري.

في الحالين يضع ما تقدم الحزب أمام مسؤولية «ما» حيال ما حصل لعدم التزامه التام بموجبات القرار الدولي 1701 وموقفه المتحول الى الرفض العلني للنقاط السبع التي تبناها القرار المذكور، وأقرتها الحكومة اللبنانية بالإجماع، وكان من أبرزها حصر وجود السلاح في المؤسسات الشرعية.

حسن النية، يفترض القول أن ما ورد اعلاه تحليل قد لا يصيب، وأنه لا صلة بين من تناولتهم المقالة والسيارات المتنقلة. لكنه لا يلغي حقيقةً تتبلور يوماً بعد آخر، يختصرها عنوان أغنية يحفظها الملمون بأغاني الأطفال في لبنان ... «كلن عندن سيارات...»

استطلاع للرأي: تشاؤم فلسطيني - إسرائيلي من «السلام»

التشاؤم من عملية السلام في الشرق الأوسط بين الفلسطينيين والاسرائيليين كان سمة مشتركة كشف عنه استطلاع جديد للرأي أجرياه معهد هاري ترومان للابحاث والمركز الفلسطيني للدراسات.

أفاد استطلاع للرأي نشر ليل الخميس أن 31 في المئة فقط من الفلسطينيين يعتقدون أن ثمة إمكانية للتوصل إلى اتفاق للسلام مع القيادة الاسرائيلية الحالية، بينما قال 42 في المئة من الاسرائيليين إنه من الممكن التوصل إلى تسوية مع الرئيس الفلسطيني المعتدل محمود عباس.

وأعرب 25 في المئة فقط من الاسرائيليين الذين شملهم الاستطلاع عن اعتقادهم أنه يمكن حل الصراع الحالي من خلال المفاوضات مع حكومة الوحدة الوطنية الفلسطينية التي تضم أعضاء من حركة حماس الاسلامية.

وقال العديد من الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة في الاستطلاع إنهم يريدون إدخال تغييرات على طبيعة السلطة الفلسطينية.

وبوجه عام، أيدت نسبة 41 في المئة من الفلسطينيين حل السلطة الفلسطينية، في حين أيدت نسبة 26 في المئة استبدالها بوصاية دولية فيما ذكر 16 في المئة أنهم يحبذون العودة إلى احتلال إسرائيلي كامل، ومع هذا رفضت نسبة 49 في المئة حل السلطة الفلسطينية، وأيد نحو 42 في المئة من الفلسطينيين تأسيس اتحاد كونفدرالي مع الاردن.

إلى ذلك كان العاهل الاردني الملك عبدالله والرئيس المصري حسني مبارك قد رفضا أخيرا فكرة الاتحاد الكونفدرالي مع الاردن، وذلك على الاقل لحين إقامة دولة فلسطينية مستقلة

كما أظهرت نتائج الاستطلاع الذي أجراه معهد هاري ترومان للابحاث في الجامعة العبرية في القدس بالتعاون مع المركز الفلسطيني للسياسة والابحاث في رام الله أن 89 في المئة من الاسرائيليين و76 في المئة من الفلسطينيين يعتقدون أن المواجهات المسلحة بين الجانبين ستستمر.

وأجري الاستطلاع في الفترة من 12 إلى 20 من الشهر الجاري، في الوقت الذي كانت تواصل فيه حركة حماس سيطرتها بالقوة على قطاع غزة، ومن ثم فإنه يتعين، وفقا للمركزين، وضع ذلك في الاعتبار لدى تقييم الارقام التي تضمنتها نتائج الاستطلاع.

(رام الله- د ب أ)

> 41% من الفلسطينيين يؤيدون حل السلطة الفلسطينية و16% يؤيدون عودة الاحتلال

فياض يتهم إسرائيل بتقويض حكومته... وهنية يجدد الدعوة إلى الحوار

ما بين اتهام سلام فياض إسرائيل بتقويض حكومته، ودخول فاروق القدومي على خط الصراع «الفتحاوي» بصفة تنظيمية جديدة، قالت عمان والقاهرة انهما بصدد إيفاد وزيري الخارجية في البلدين إلى إسرائيل من أجل ترويج مبادرة السلام العربية.

اتهم رئيس الوزراء الفلسطيني سلام فياض اسرائيل بالسعي الى تقويض حكومته عبر شن هجمات وتوغلات عسكرية في قطاع غزة والضفة الغربية، خلافا للتفاهمات التي أبرمت بين رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس ورئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود أولمرت خلال قمة شرم الشيخ الأخيرة في أعقاب سيطرة حركة حماس على قطاع غزة.

يأتي ذلك في وقت قتل فيه فلسطيني امس برصاص الجنود الاسرائيليين الذين توغلوا الى مدينة نابلس في الضفة الغربية الخميس بحثا عن فلسطينيين متهمين بالضلوع في اعمال عنف، وجرح خمسة عسكريين، اثنان منهم اصابتهما خطيرة، على ما افادت مصادر امنية فلسطينية.

واضافت المصادر ان الجنود الذين يشنون عملية توغل واسعة في نابلس منذ الخميس، طلبوا من هيثم صالح (28 عاما) التوقف الى جانب الطريق لتفتيش سيارته في وسط المدينة، لكن هيثم حاول الفرار عبر القفز من السيارة. ففتح الجنود عليه النار عندئذ واردوه. والضحية كان ناشطا في حركة فتح التي يتزعمها الرئيس الفلسطيني محمود عباس.

وفي ساعات الليل انسحبت القوات الاسرائيلية من وسط المدينة وتوجهت الى مخيم بلاطة للاجئين الفلسطينيين على مشارف نابلس بحثا عن مسلحين، حسب المصادر الفلسطينية. ثم غادرت المدينة.

وبحسب الجيش، اعتقل تسعة ناشطين منذ الخميس في نابلس وتم العثور على عدد من مخابئ الاسلحة.

من جانبه دان اسماعيل هنية الذي ما زال يعتبر نفسه رئيسا لحكومة الوحدة التي أقالها رئيس السلطة محمود عباس قبل اسبوعين الغارات الاسرائيلية على كل من «حماس» و«فتح». وحث هنية لدى خروجه من مسجد في قطاع غزة امس الجمعة عباس على استئناف الاتصالات مع «حماس» قائلا ان النظام السياسي الفلسطيني لا يمكن ان يعيش من دون «حماس».

وفي تطور سياسي كشف عمق الأزمة السياسية داخل حركة فتح بقيادة رئيس السلطة محمود عباس منذ استيلاء مقاتلي حركة حماس على قطاع غزة. فقد رفض فاروق القدومي رئيس الدائرة السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية الدعوات إلى تجريد المقاومين الفلسطينيين من سلاحهم، ودعا إلى توحيد الصفوف الفلسطينية وتوجيه البنادق إلى الاحتلال الإسرائيلي. وقال القدومي في بيان وزعه امس بتونس حيث يقيم منذ عام 1982، إنه إزاء هذه الدعوات التي تزايدت أخيرا بحجة توفير مناخ ملائم للتفاوض»نؤكد أن السلاح سيبقى بأيدينا ما دام الاحتلال جاثما على أرضنا». وشدد في بيانه الذي حمل صفة جديدة له هي «أمين عام حركة فتح»،وهي صفة مستحدثة لم تستخدمها حركة فتح من قبل حتى في عهد رئيسها الراحل ياسر عرفات، على أن «مقاومة الاحتلال هي حق مشروع».

وفي غضون ذلك ذكرت صحيفة أردنية امس أن وزير الخارجية الأردني عبد الإله الخطيب ونظيره المصري أحمد أبو الغيط سيقومان بزيارة إلى إسرائيل في يوليو المقبل. وقالت صحيفة «العرب اليوم» إن الزيارة تأتي في سياق الترويج لمبادرة السلام العربية التي أقرتها قمة الرياض في مارس الماضي وبحث عدد من القضايا وأبرزها تحديد أفق سياسي لإعادة إطلاق مفاوضات السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين للوصول إلى إقامة دولة فلسطينية قابلة للحياة

ونقلت الصحيفة عن الخطيب القول إنه سيقوم بالزيارة مع أحمد أبو الغيط وهي الزيارة التي تأجلت وكانت مقررة هذا الشهر إلى تل أبيب للقاء نظيرته الإسرائيلية تسيبي ليفني ورئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود اولمرت.

(رام الله، عمان، تونس - أ ف ب، رويترز، د ب أ)

مدرعات اسرائيلية في مخيم بلاطة في نابلس أمس قبل انهاء توغلها (أ ب)

كاتساف يُفلت من السجن ويستقيل بعد «تسوية مهينة»

قدم الرئيس الإسرائيلي موشيه كاتساف رسميا امس استقالته من منصبه، بسبب ضلوعه في فضيحة جنسية أخرجته من الباب الخلفي للرئاسة بعد تسوية قضائية سمحت له بالإفلات من السجن. وتأتي هذه الاستقالة قبل نحو أسبوعين من تنصيب الرئيس الإسرائيلي الجديد شيمون بيريز.

وأفادت مصادر نيابية ان كاتساف كتب في رسالة الاستقالة التي وجهها الى رئيسة الكنيست (البرلمان) داليا ايتسيك «ارغب في وضع حد لولايتي قبل اسبوعين من انتهائها، ولهذا السبب أقدم اليكم استقالتي».

وأفلت كاتساف من احتمال دخوله السجن بعد التوصل إلى تسوية قضائية، انتقدتها الصحافة والجمعيات النسائية بشدة، واعلن عنها المدعي العام مناحيم مزوز الخميس.

وبموجب هذه التسوية اقر كاتساف بمسؤوليته عن سلسلة من الجنح الجنسية لاسيما التحرش الجنسي، والقيام بافعال غير لائقة في مقابل اسقاط تهمة الاغتصاب عنه، والتي كانت ستعرضه في حال ادانته بها للسجن مع النفاذ.

وبموجب التسوية فإن هذه الجنح تعرض كاتساف إلى دفع الغرامة والسجن مع وقف التنفيذ، ولكن هذه التسوية مازالت بحاجة لأن يتم إقرارها في المحكمة.

واوضح مزوز الذي يشغل في الوقت عينه منصب المستشار القانوني للحكومة ان هذه التسوية تمت بعد ان اعترف كاتساف الذي كان يدفع ببراءته، «في نهاية المطاف بأنه مسؤول عن جزء من الاتهامات الموجهة إليه». وأكد مزوز ان تهمة الاغتصاب لم تثبت على كاتساف «لعدم توافر أدلة كافية».

وكتبت صحيفة «يديعوت احرونوت الاسرائيلية» الواسعة الانتشار على صدر صفحتها الاولى «التسوية المهينة».

وعمدت احدى الموظفتين السابقتين، التي فجرت الفضيحة قبل عام باتهامها كاتساف باغتصابها، وهي تهمة لم تقبلها المحكمة، الى استئناف الحكم لدى المحكمة العليا لالغاء التسوية التي وصفتها بأنها «غير أخلاقية» و«مخالفة للمصلحة العامة».

وقالت المدعية التي تم التعريف عنها بالحرف الاول من اسمها «أ» خلال مؤتمر صحفي عقدته الخميس بعيد ساعات من الاعلان عن التسوية «انا متأذية من هذه التسوية التي تمنح المجرمين الحق في مهاجمة النساء».

وأضافت «لقد مارس موشيه كاتساف علي ترهيبا جسديا ومعنويا، لقد كان كما جيكل وهايد، طبيبا في النهار، ومجرما في الليل. لقد رأيت الجانب الوحشي من شخصيته».

وتابعت المدعية «لقد كان يدعوني خلال النهار ليسألني عما سأرتديه، ويطلب مني ان ارتدي تنورة من دون سروال داخلي. وكان يهددني بتدمير حياتي في حال لم انفذ ما يريده».

> المدعية: الرئيس كان يطلب مني ارتداء تنورة من دون سروال داخلي